بسم الله الرحمن الرحيم

(مترجمة)

سنغافورة تتولى رسمياً رئاسة رابطة آسيان لعام ٢٠٢٧ من الفلبين

سلّمت الفلبين رسمياً رئاسة رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) لعام ٢٠٢٧ إلى سنغافورة خلال حفل اختتام القمة التاسعة والأربعين لآسيان في مدينة باساي، وقد قام رئيس الفلبين فرديناند ماركوس الابن بتسليم الرئاسة إلى رئيس وزراء سنغافورة لورانس وونغ.

وأعرب ماركوس عن ثقته بأنّ سنغافورة، بصفتها إحدى الدول المؤسسة، ستقود آسيان في عامها الستين برؤية واضحة ومستقرة ومنفتحة. ويمثل هذا التسليم أيضاً نهاية رئاسة الفلبين في عام ٢٠٢٦، والتي تحمل شعار "معاً نرسم مستقبلنا"، مع التركيز على الأمن البحري، ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والاقتصاد الرقمي، واستدامة الطاقة، والتقدم في مفاوضات مدونة قواعد السّلوك في بحر الصين الجنوبي.

وفي كلمته، أكدّ لورانس وونغ أن سنغافورة ستقود هذا التكتل الإقليمي نحو تكامل أعمق وشراكات أوسع. وتشمل هذه الجهود تعزيز الاتصال في القطاعات المالية والتكنولوجية الرقمية والطاقة، مع الحفاظ على انفتاح رابطة آسيان لمواصلة بناء جسور التعاون مع الشركاء العالميين وسط وضع عالمي متزايد الاستقطاب.

محكمة العدل الدولية تُدين ميانمار بارتكاب إبادة جماعية ضدّ الروهينجا

أصدرت محكمة العدل الدولية في لاهاي حكماً تاريخياً يُدين ميانمار بارتكاب إبادة جماعية ضدّ مسلمي الروهينجا. وشكّل هذا الحكم، الذي صدر بأغلبية ٩ أصوات مقابل ٦، والذي تلاه رئيس المحكمة يوجي إيواساوا، سابقةً في تاريخ المحاكم الدولية، حيث لم يسبق أنّ أُدينت دولةٌ بارتكاب إبادة جماعية من محكمة الأمم المتحدة العليا.

وخلصت المحكمة إلى أنّ قوات الأمن في ميانمار تصرفت "بنية إبادة جماعية" خلال العملية العسكرية الوحشية التي نُفذت عام ٢٠١٧ في ولاية راخين الشمالية. وأسفرت العملية عن مقتل ما لا يقلّ عن ١٠,٠٠٠ من الروهينجا، مصحوبةً بانتشار واسع للعنف الجنسي وعنف شديد ضدّ الأطفال، ما أجبر أكثر من ٧٣٠,٠٠٠ شخص على الفرار إلى بنغلادش.

ورفضت المحكمة دفاع ميانمار، بحجة أن هذه الأعمال كانت رداً على هجمات جماعة جيش إنقاذ روهينجا أراكان المسلحة. كما وُجد أن ميانمار قد انتهكت التزامها بمنع الإبادة الجماعية من خلال السماح لمدنيين مسلحين بالمشاركة في الحملة العسكرية.

واستجابةً لهذه الأفعال، تُلزم ميانمار بتقديم تعويضات وجبر الضّرر للضحايا. وتشمل خطوات التعافي هذه تسهيل العودة الآمنة والطوعية للاجئين، واستبدال الممتلكات الجماعية المتضررة،

والبحث عن الضحايا المفقودين، فضلاً عن إعادة التأهيل البدني والنفسي للناجين. وقد لاقى هذا الحكم ترحيباً من غامبيا بصفتها المدعية، والمملكة المتحدة، والعديد من منظمات حقوق الإنسان التي حثت على فرض محاسبة حقيقية وفورية.

زعيم ميانمار مين أونغ هلاينغ يعيدُ النظر في العلاقات مع رابطة آسيان

أعلن مين أونغ هلاينغ، زعيم ميانمار المدعوم من الجيش، أنّ إدارته تعيدُ النظر في العلاقات مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) بعد الضّغوط التي مورست عليها واستبعادها من التكتل الإقليمي. ومع ذلك، أكد على استمرار المحادثات الثنائية مع كل دولة عضو.

وقد برز هذا الاستياء بعد أنّ أكد قادة آسيان في قمة مانيلا على اتباع نهج تدريجي (مشاركة مدروسة). ولن تنظر آسيان في إعادة التمثيل السياسي الكامل لميانمار إلا إذا أظهرت البلاد تقدماً حقيقياً في تنفيذ توافق النقاط الخمس الذي تمّ التوصل إليه منذ الانقلاب العسكري عام ٢٠٢١.

ويرى مين أونغ هلاينغ أن آسيان غير عادلة لأنها تمارس ضغوطاً على ميانمار فقط. ومنذ توليه الرئاسة في نيسان/أبريل ٢٠٢٦، عبر انتخابات لاقت انتقادات واسعة، بذل جهوداً لإعادة بناء العلاقات الدبلوماسية من خلال زيارة العديد من الدول الأعضاء، مثل تايلاند وماليزيا وفيتنام.

تركيا تنفي مزاعم ماليزيا بشأن إعادة توطين لاجئي الروهينجا

تنفي تركيا مزاعم ماليزيا بشأن خطة إعادة توطين ١٠,٠٠٠ لاجئ من الروهينجا من ماليزيا إلى الأراضي التركية. وأكدت تركيا، عبر مكتب مكافحة التضليل الرئاسي على منصة إكس، أنّ هذا التصريح لا أساس له من الصّحة، وحثت الجمهور على عدم تصديق المعلومات المضللة.

وكانت كوالالمبور قد أعلنت سابقاً عن نقل آلاف اللاجئين إلى تركيا من خلال برنامج تدريبي منظم يهدف إلى معالجة قضايا اللاجئين بطريقة منسقة وإنسانية. إلا أنّ منشور الإعلان حُذف لاحقاً من صفحة نائب رئيس الوزراء أحمد زاهد حميدي على فيسبوك دون أي تفسير رسمي.

وقد برز هذا الجدل وسط ضغوط متزايدة تشعر بها ماليزيا بسبب وجود لاجئين من ميانمار، والذين يُعتبرون عبئاً مالياً وخطراً أمنياً. ووفقاً لبيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يوجد حوالي ١٩٣,٠٠٠ لاجئ مسجل من ميانمار في ماليزيا، ثلثاهم من الروهينجا. وفي الوقت نفسه، سجلت ماليزيا منذ كانون الثاني/يناير عودة حوالي ١٠٠٠٠ شخص من ميانمار إلى بلدانهم الأصلية.